

الإفراج عن علي العكري بعد اعتقال 5 سنوات بسبب علاج الجرحى



في البحرين، دفعت الضغوط الدولية والحقوقية السلطات للإفراج عن الدكتور علي العكري بعد انتهاء مدة محكوميته.

خمس سنوات من التعذيب والإعتقال التعسفي والهمجي على أيدي قوات الأمن البحرينية، انتهت بخروج الدكتور علي العكري إلى الحرية، سنوات من الظلم والجور فرضها الحكام في البحرين على مواطنين أدّوا واجبهم المهني.

على وقع المطالبات الحقوقية الدائمة، أفرجت السلطات عن الطبيب البحريني العكري، الإختصاصي في جراحة العظام، الذي كان يعمل في مستشفى السليمانية في العاصمة المنامة.

اعتقل العكري في مارس من العام 2011، بسبب مداواته لمواطنين شاركوا في تظاهرات الرابع عشر من فبراير، وتمت مواجهتها بالعساكر، حيث قامت قوات الأمن بإطلاق الرصاص على المشاركين، وأوقعت إصابات عدّة، ما استدعى نقل المصابين إلى المستشفى وتولّى الكادر الطبي المتواجد علاجهم. أمر رأت فيه السلطات ما يخالف مآربها، فانتقمت من الأطباء لقياً لهم بأداء واجبهم، وعمدت إلى اعتقالهم خلال شهر مارس.

الدكتور العكري جراح استشاري، تدرّب^١ في الكلية الملكية الإيرلندية للجراحين، تعرض للتعذيب وسوء المعاملة، وخضع والفريق الطبي للمحاكم العسكرية، وصدرت بحقهم أحكام تصل إلى خمسة عشر عاماً^٢.

في نوفمبر من العام 2011 اضطر النظام للإفراج المؤقت عن الدكتور العكري، وبقية الكادر الطبي، بسبب الضغوط الدولية والحقوقية، ليصار بعد ذلك لتحويل ملف الكادر إلى "القضاء المدني" لاستئناف الحكم،

حيث أبقي على مدة 5 سنوات من السجن، وذلك في أكتوبر 2012.

وكانت منظمة العفو الدولية أطلقت حملة للعد التّنازلي للإفراج عن الدكتور العكري، مشيرة إلى أن الحملة تهدف للتأكد من أن السلطات لن تستمر في اعتقال العكري بعد انتهاء محكومته.